

النجاح في الأعمال التجارية وحق المؤلف والمحيط الرقمي

تتيح الإنترنت أسرع وسيلة على الإطلاق لاستنساخ المعلومات وتوزيعها. وأسفر المحيط الجديد عن نماذج تجارية جديدة تطرح تحديات أساسية أمام القطاعات المعنية بحق المؤلف، بل نظام حق المؤلف ذاته. وقد أثار العصر الرقمي والتقاء تكنولوجيا الاتصالات والحاسوب وظهور الإنترنت تساؤلات حول تعريف المصطلحات المستخدمة في مجال حق المؤلف ومنها على سبيل المثال الاستنساخ أو النسخ والنشر والأداء العلني والتوزيع والإذاعة والنقل إلى الجمهور. ويواجه عالم الإنترنت الذي يتألف من موردي الخدمات والمعابر الإلكترونية والشبكات ومقدمي المواد ومعدي قواعد البيانات تحديات متعددة ومعقدة في تطبيق الأنظمة القانونية الوطنية لحق المؤلف على الشبكات الإلكترونية التي لا تعرف الحدود أو الحواجز.

وبفضل معاهدة الويبو بشأن حق المؤلف ومعاهدة الويبو بشأن الأداء والتسجيل الصوتي، المعروفتين بمعاهدتي الويبو للإنترنت، بدأ تحديث القانون الدولي لحق المؤلف لمراعاة المحيط الرقمي الجديد. فهاتان المعاهدتان تحددان الإطار القانوني لحماية مصالح المبدعين في الشبكات الإلكترونية وتفتحان آفاقا جديدة أمام الملحنين والفنانين والكتاب وغيرهم لكي يستفيدوا بثقة من الإنترنت بغية إبداع مصنفااتهم وتوزيعها ومراقبة الانتفاع بها في المحيط الرقمي. وقد دخلت المعاهدتان حيز التنفيذ في النصف الأول من سنة 2002 بعد انضمام 30 بلدا إلى كل معاهدة. ومن المرجح أن ينضم عدد كبير من البلدان الأخرى إلى المعاهدتين في المستقبل المنظور.

تأثير الشركات التي تستخدم الوب

يؤثر حق المؤلف بدرجة كبيرة أيضا في أي شركة تنتفع بمنتجات البرامج الحاسوبية المعيارية أو المعدلة بحسب احتياجات الزبون أو تعتمد على التجارة الإلكترونية أو تستعين بالبريد الإلكتروني أو لها موقع على الشبكة لأغراض الإعلان فقط. فوضع صورة فوتوغرافية أو صورة رقمية مثلا على موقع على الوب دون إذن من صاحب حق المؤلف يُعدّ ضريبا من ضروب التعدي على حق المؤلف. وبالمثل، قد يواجه أصحاب المواقع على الوب أو الشركات المضيفة للمواقع على الوب مشكلات تتعلق بحق المؤلف (وبالعلامات التجارية) عند الاستعانة بعملية التاطير والوصلات الإلكترونية والوصلات الممعة بدون تصريح. وينبغي فحص مصدر جميع النصوص والصور التي توضع على الوب للتأكد من أن للشركة الحق في وضع هذه النصوص والصور على موقعها على الوب.

تأثير حق المؤلف في الشركات الأخرى

تصدت بعض البلدان لتحديات حماية حق المؤلف بأن استحدثت ضرائب أو رسوما على آلات النسخ وأجهزة المسح ومسجلات الأشرطة المسموعة ومسجلات أشرطة الفيديو والأشرطة الفارغة المسموعة والمرئية والأقراص المدمجة القابلة للتسجيل عليها وغيرها من وسائل التسجيل وعلى أجهزة مثل مسجلات الصوت وناسخات الأقراص المدمجة مما قد يستخدم في نسخ المواد المحمية بحق المؤلف أو تخزينها. ويوزع العائد من تلك الرسوم على أصحاب الحقوق بالقدر الذي يسمح به الانتفاع بمصنفااتهم وأوجه أدائهم وتسجيلاتهم الصوتية في وسائل التسجيل تلك. وفي بعض تلك البلدان، تُردّ تلك الرسوم إلى الشركات التي تستخدم وسائل التسجيل لأغراض غير أغراض استنساخ المصنفاات المحمية، مثل دعم الشبكات.

وينبغي للشركات أن تكفل أيضا أن الأنشطة التجارية التي يمارسها موظفوها تمثل لقانون حق المؤلف. فمن الضروري مثلا وضع سياسة لمكافحة تركيب أي برامج حاسوبية غير مرخص بها على أجهزة الحاسوب واستخدامها في الشركة. ومن الضروري أيضا مراقبة اتباع تلك السياسة مراقبة صارمة. وإلى جانب المخاطر الأخرى المحتملة والمرتبطة بذلك التركيب كالفيروسات أو تركيب أدوات تجسس دون علم مسبق بها مما قد يعرض الأسرار التجارية التي تملكها الشركة للخطر، فإن اتباع تلك السياسة مفيد أيضا من زاوية حق المؤلف. وقد تتعرض الشركات للمساءلة القانونية لمشاركتها في الانتهاكات التي

تطال حق المؤلف أو تيسيرها للقرصنة إذا كانت هذه الشركات تسمح بتبادل المواد المحمية بحق المؤلف مثل الملفات الموسيقية MP3 على أنظمتها الحاسوبية أو حواسيب الخدمة لديها أو لا تمنع ذلك التبادل.

ماذا يخبئ المستقبل؟

إن أدوات المسح والنسخ قد جعلت إعداد النسخ أمرا يسيرا وسريعا وغير باهظا ويصعب كشفه. وبسبب المحيط الرقمي والإنترنت، أصبح من الصعب على المبدعين والناشرين والموزعين والبائعين بالتجزئة مراقبة موادهم المحمية بحق المؤلف أكثر من أي وقت مضى. وتلاشت فوارق الجودة أو كادت وصار من السهل نقل النسخ من جهاز إلى جهاز آخر. وتكاثرت إمكانيات التوزيع لأصحاب حق المؤلف والناسخين المخالفين للقانون على حد سواء. ولم تغير الإنترنت إجمالا المفاهيم الأساسية لحق المؤلف، وإنما غيرت التوازن بين أصحاب حق المؤلف والمنتفعين بالمواد المحمية بحق المؤلف، فأثارت القلق في بعض الأوساط إزاء مستقبل قانون حق المؤلف نفسه.

وفي إطار التصدي لهذه التحديات، تجري حاليا ترجمة القواعد القانونية الجديدة كتلك الواردة في معاهدة الويبو بشأن حق المؤلف ومعاهدة الويبو بشأن الأداء والتسجيل الصوتي إلى قوانين وطنية لحق المؤلف، وتُتخذ تدابير تكنولوجية جديدة تتعلق بالحماية ومنها مثلا آليات المراقبة وأنظمة الحماية من النسخ. والغرض من هذه الأنظمة مساعدة الشركات على استعادة قدرتها على التحكم بموادها بمنع سرقة المواد القيمة أو التصدي لهذه السرقة بفعالية، ودفع عجلة التعبير الإبداعي.

وبالإضافة إلى ذلك، توخت الكثير من الشركات مزيدا من الحذر لكي تتمكن من اقتناء أثر الأصول الرقمية المحمية بحق المؤلف حيثما وجدت على الإنترنت لاكتشاف حالات الانتفاع التعسفي بالمواد المحمية أو استخدامها بدون ترخيص أو تعديلها بدون تصريح. وتبادر شركات كثيرة إلى وضع استراتيجية الملكية الفكرية ضمن خططها التجارية الطويلة الأجل. وتتخذ الإجراءات لإعمال حقوقها على أساس عقوبات مدنية وجنائية أكثر صرامة تُوقع على المتعدين على حق المؤلف طبقا لما هو منصوص عليه في القوانين الوطنية لحق المؤلف. وتتخذ الشركات أيضا تدابير من قبيل حظر التحايل على الحماية التكنولوجية التي يلجأ إليها أصحاب حق المؤلف لمراقبة النفاذ إلى مصنفاتهم. وهي تفعل ذلك باتخاذ إجراءات قانونية لمنع حذف المعلومات الضرورية لإدارة الحقوق والواردة في المصنفات الرقمية أو المتصلة بها أو لوقف تلك الأعمال.

ورغم تزايد الاستعانة بالعلامات الرقمية غير المرئية والتدابير التكنولوجية التي تمنع النسخ، فإن بعض المشكلات لا تزال قائمة. ولا بد من صون حرمة المنتفعين بحق المؤلف ما داموا ملتزمين بالقانون، وقد يؤدي احتمال الاستبعاد التكنولوجي للأفعال التي طالما اعتُبرت "انتقاعا أو تعاملًا عادلا" أو كانت تُعفى من ضرورة الحصول على تصريح من صاحب حق المؤلف إلى الإخلال بالتوازن بين مصالح أصحاب حق المؤلف والمنتفعين بالمواد المحمية بحق المؤلف.

ولا شك في أن التدابير التكنولوجية وقانون حق المؤلف سيظلان يتطوران معا للحفاظ على توازن ملائم بين احتياجات الشركات التي تعتمد على المصنفات المحمية بحق المؤلف واحتياجات الجمهور من مستهلكي هذه المصنفات أو المنتفعين بها. وسيتيسر اكتساب المواد المحمية والترخيص بها بفضل التكنولوجيا المؤتمنة لإدارة الحقوق التي تفتح باب النفاذ إلى المصنفات المحمية والترخيص بها ومراقبة تبادلها وتتبعه في المحيط الرقمي. وفي إطار هذا الوضع الذي يتطور بسرعة، فإن الإلمام العملي بالمبادئ الأساسية لقانون حق المؤلف قبل الأخذ بمشورة الخبراء فيما يخص المسائل المتعلقة بحق المؤلف أمرٌ لا غنى عنه بالنسبة لعدد متزايد من أصحاب الشركات ومديريها من مالكي المواد المحمية بحق المؤلف والمنتفعين بها.

وسوف يتناول المقال التالي في سلسلة الملكية الفكرية والتجارة مزايا الترخيص بالملكية الفكرية ومساوئه. ولمزيد من المعلومات عن مختلف الجوانب العملية لنظام الملكية الفكرية مما يهم الشركات وقطاع الصناعة، يمكن الاطلاع على موقع شعبة الشركات الصغيرة والمتوسطة على الوب على العنوان التالي:

www.wipo.int/sme